

Distr.: General
19 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة آل ثاني (قطر)

المحتويات

البند 87 من جدول الأعمال: حماية الأشخاص في حالات الكوارث (تابع)

البند 81 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره
وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-15263X (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 87 من جدول الأعمال: حماية الأشخاص في حالات الكوارث (تابع)

1 - السيدة لميري (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث التي قدمتها لجنة القانون الدولي تسهم إسهاماً قيماً في سد الفجوة القائمة في هذا المجال. وأعربت عن قلق المجموعة إزاء تواتر حدوث الكوارث الطبيعية، التي كثيراً ما تتفاقم بفعل تغير المناخ، وحجمها. فهذه الكوارث أثر مدمر ومن الممكن أن تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل. وأضافت أن حماية الأشخاص في حالات الكوارث مسألة هامة في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أفريقيا. وللتضامن والتعاون الدولي أهمية قصوى عند التصدي للكوارث. واختتمت بقولها إن المجموعة ترحب بمناقشة البند الحالي في إطار اللجنة وتحيط علماً بتوصية اللجنة بأن تضع الجمعية العامة اتفاقية على أساس مشاريع المواد.

2 - السيد بوشدوب (الجزائر): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على صياغة إطار قانوني دولي لحماية الأشخاص في حالات الكوارث. فالصكوك الدولية في هذا المجال قليلة العدد وينقصها التنسيق والمواءمة بينها. وباستثناء الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالمساعدة المتبادلة، لم تسبق معالجة هذه المسألة إلا في صكوك دولية غير ملزمة، ولا سيما برعاية مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وأضاف أن وفد بلده يحيط علماً بتوصية لجنة القانون الدولي بأن تضع الجمعية العامة اتفاقية على أساس مشاريع المواد التي صاغتها اللجنة فيما يتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث.

3 - ورأى أن مشاريع المواد يتجلى فيها التزام اللجنة بإيجاد توازن مناسب بين حقوق الأشخاص المتأثرين بالكوارث وسيادة الدول. واستدرك قائلاً إن تعريف الكوارث بالشكل الواسع والفضفاض الوارد في مشروع المادة 3 ينطوي على آثار بالنسبة لنطاق مشاريع المواد. فقد جاء في مشروع المادة 1 (النطاق)، على سبيل المثال، أن مشاريع المواد تنطبق على حماية الأشخاص في حالات الكوارث؛ ولكن نظراً لعدم تحديد طبيعة تلك الكوارث، يمكن اعتبار أن مشروع تلك المادة يشير إلى الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري على حد سواء. غير أن هاتين الفئتين تنظمهما أطر قانونية مختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حالات من عدم الاتساق لدى تطبيق المبادئ القانونية. وسيكون من الصعب تطبيق نفس القواعد في كلتا

الحالتين، رغم أن اللجنة سعت إلى معالجة هذا القصور في الفقرة 1 من مشروع المادة 18. ومن الضروري لذلك دراسة ممارسات الدول وقوانينها بهدف إيجاد تمييز واضح بين النظم القانونية التي تحكم الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

4 - وأعرب عن تأييد وفد بلده لنص مشروع المادة 14 (شروط تقديم المساعدة الخارجية)، الذي ينص على أن الدولة المتأثرة يجوز لها فرض شروط على تقديم المساعدة الخارجية لها، وأن هذه الشروط ينبغي أن تكون وفقاً لقواعد القانون الدولي العام الواجبة التطبيق والقانون الوطني للدولة المتأثرة.

5 - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى أن مشاريع المواد تتضمن أحكاماً تحدد الالتزام الواقع على الدول المتأثرة بحماية موظفي الإغاثة ومعداتهم، وتيسير دخولهم وحرية تنقلهم، وتزويدهم بتصاريح العمل، كان يمكن أيضاً تحديد التزامات الدول وغيرها من الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة. فلا يمكن أن تتخذ المساعدة الخارجية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتأثرة، وبالأخص تحت ستار حماية الأشخاص المتأثرين بالكوارث.

6 - وختاماً، بيّن أن مصطلح "تسفاً" مستخدم بطريقة غامضة في الفقرة 2 من مشروع المادة 13 (موافقة الدولة المتأثرة على المساعدة الخارجية). فلا ينبغي أن تخضع موافقة الدولة المتأثرة على المساعدة الخارجية إلا لتقدير تلك الدولة ذاتها ولبدء السيادة. ومن ثم ينبغي حذف هذا المصطلح من مشاريع المواد.

7 - السيد تاوفان (إندونيسيا): قال إن بلده يواجه خطراً مستمراً يتمثل في الأخطار الطبيعية الشديدة الناجمة عن النشاط الزلزالي. ورأى أن المداولات المتعلقة بالإطار القانوني لحماية الأشخاص في حالات الكوارث تتسم بأهمية بالغة لتعميق الفهم وتعزيز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات. وأعرب عن اتفاق إندونيسيا مع النهج الذي تتبعه اللجنة بانحيازها إلى مبدأ "سيادة الدول" في إعداد مشاريع موادها المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث. وأضاف أنها ترحب أيضاً بالإشارة إلى "القابلين للتأثر بوجه خاص" في مشروع المادة 6 (المبادئ الإنسانية)، لما لها من صلة بالبلدان المعرضة للكوارث مثل إندونيسيا. وفيما يتعلق بمشروع المادة 7، رأى أن واجب التعاون لا ينبغي أن ينطبق بدون إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ السيادة، الذي تستند إليه جميع مشاريع المواد.

13 - ومضت تقول إن من المتوقع، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن تستمر حدة الكوارث الطبيعية التي يسببها تغير المناخ ووتيرتها في الازدياد، مما يزيد من احتمال تعرض البلدان لكوارث واسعة النطاق تحملها على اللجوء إلى المجتمع الدولي طلباً للمساعدة في تلبية احتياجات السكان المتأثرين.

14 - وأعربت عن ترحيب تونغا بما تقوم به لجنة القانون الدولي من تطوير تدريجي للقانون الدولي من خلال مشاريع المواد التي وضعتها فيما يتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للدول من خلال دعم المجتمع الدولي تلبية احتياجات السكان المتأثرين، مع الحفاظ على سيادتها الوطنية. وأكدت التزام وفد بلدها من جديد بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) وخطة عام 2030، ولا سيما الهدفين 13 و 14 من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة بكل منهما.

15 - ورأت أن أي تطورات في القانون الدولي بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث يجب أن يصحبها تقديم مساعدة دولية شاملة. وقالت إن وفد بلدها يحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتمويل المناخ، وتمويل القدرة على الصمود، والمساعدة الإنمائية. فالتخفيف من آثار تغير المناخ العالمي أمر أساسي، ولكنه لن يكون كافياً لإبطاء الاحترار العالمي. وقد تغير المناخ المحلي في تونغا بالفعل تغيراً جذرياً. ولن يتسنى التخفيف من مخاطر الكوارث المستمرة والمتزايدة إلا باعتماد تدابير للتكيف وبناء القدرة على الصمود. ولذلك فإن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول الضعيفة مثل تونغا قبل وقوع الكوارث وبعدها على حد سواء.

16 - السيد ماتيا (جزر سليمان): قال إن ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ ما زالا يشكلان تهديداً وجودياً للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر سليمان. فالظواهر الجوية القصوى تزداد حدة، ولا تملك فرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية القدرة على تحمل تكاليفها الاقتصادية. ويبلغ أثر تغير المناخ في جزر سليمان ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، وهي لا تزال تفقد بعض جزرها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وتمثل إعادة التوطين المستمرة للسكان المشردين داخلياً وضعاً طباعياً جديداً، ولا يزال البلد وشعبه، وبخاصة السكان الذين يعيشون في الجزر المنخفضة، في حالة تعافٍ من الظواهر البطيئة الحدوث لا نهاية لها.

8 - وأوضح أن إندونيسيا، من بين البلدان المعرضة للكوارث، هي الرائدة في وضع نظام قانوني شامل للتعامل مع سلسلة إدارة الكوارث بكاملها. ورغم أنه لم يكن لديها قانون وطني شامل لإدارة الكوارث عندما أصابها أمواج تسونامي أتشيه في كانون الأول/ديسمبر 2004، فإنها اضطلعت منذ ذلك الحين بإصلاح تشريعي كبير بإصدارها قانوناً جديداً وأنظمة ومبادئ توجيهية جديدة. وذكر أن لبّ الإطار القانوني يتمثل في القانون رقم 24 لعام 2007 بشأن إدارة الكوارث، الذي يتضمن مجموعة شاملة من الأحكام التي تحدد مسؤوليات الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية، والأدوار التي تقوم بها الأعمال التجارية والمؤسسات الدولية، والمراحل المختلفة لإدارة الكوارث ومتطلباتها، فضلاً عن تمويل المعونة الخاصة بالكوارث وإدارتها.

9 - واسترسل قائلاً إن التعاون بين الدول، بما في ذلك من خلال آليات التأهب، مكمل حيوي للهياكل الأساسية القانونية. وستعمل إندونيسيا، بصفتها البلد المضيف للدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث المزمع عقدها في أيار/مايو 2022، مع الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة المستدامة على الصمود وتعزيز الالتزامات المقطوعة بتحقيق غايات إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - واختتم كلمته بقوله إن وفد بلده يؤيد بقوة إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الدول الأعضاء، ويشجع اللجنة على إيجاد أرضية مشتركة للمضي قدماً في النظر في مشاريع المواد.

11 - السيدة فيا (تونغا): قالت إن بلدها معرض بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث. وأشارت إلى أن تقرير المخاطر العالمية لعام 2021 صنّف تونغا في المرتبة الثالثة بين أكثر البلدان تعرضاً للخطر فيما يتعلق بجميع الكوارث. فغالبية سكانها يعيشون في مراكز حضرية منخفضة في الجزيرة الرئيسية، تونغاتابو. وتميل المواقع ذات الكثافة السكانية الأعلى إلى أن تكون أكثر عرضة للخطر وتعاني من عواقب أكثر قسوة في أثناء الكوارث.

12 - وأوضحت أن للكوارث أثراً اقتصادياً كما أن لها أثراً بشرياً على تونغا، نظراً لحجمها وتضاريسها. ومن الممكن أن تمحو البنية التحتية وتدمر المنازل والأعمال التجارية والزراعة وتقضي على السياحة. وقد وضعت حكومة تونغا إطاراً لسياسة إعادة التوطين في عام 2017، بهدف جعل المنازل المعرضة للخطر مقاومة للأعاصير ونقل التونغيين في الحالات التي لا يمكن فيها إيجاد حل في أماكنهم الأصلية.

بذلت جهوداً كبيرة لمنع مخاطر الكوارث والحد منها والتصدي لها، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الناس في أثناء الكوارث وبعدها. فأنشأت لجنة وطنية لإدارة الكوارث لتقود عملية بناء القدرات الوطنية في مجال الوقاية والتأهب والاستجابة، وأصدرت قانوناً بشأن إدارة الكوارث، واستكملت الخطة الاستراتيجية لعملها الوطني المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. وهي أيضاً طرف في عدد من الآليات الإقليمية والدولية للتعاون بشأن التصدي للكوارث، ومنها اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ.

21 - وقالت إن مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث سوف تسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي الذي ينظم الاستجابة للكوارث. وختاماً، أعربت عن تطع وفدها إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن التوصية الداعية إلى وضع اتفاقية تستند إلى مشاريع المواد.

22 - السيد العدوان (الأردن): قال إن مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث تشكل أداة هامة لتقديم المساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وأعربت عن تأييد وفد بلده لمشاريع المواد والنهج القائم على الحقوق الذي تتضمنه. وأضاف أن مشاريع المواد تقيم توازناً بين مختلف المصالح القانونية المعنية، بما في ذلك الحقوق السيادية للدول المتأثرة، وحقوق الأشخاص المتأثرين بالكوارث، وحقوق الدول المساعدة والجهات المساعدة. وكذلك تنص مشاريع المواد على واجب التعاون فيما بين الدول ومع الكيانات ذات الصلة، وهو عنصر حاسم الأهمية في مشروع يرمي إلى توفير حماية فعالة تغطي جميع مراحل الكارثة.

23 - ومضى يقول إن المبادئ الإنسانية المتضمنة فيها - الإنسانية والحياد والنزاهة - تمثل ضماناً هامة ضد إساءة المعاملة في عملية الاستجابة للكوارث. وفي حين أن الدولة المتأثرة تضطلع بالدور الرئيسي في توجيه المساعدة الغوثية ومراقبتها والإشراف عليها، فإن من واجبها أيضاً ضمان حماية الأشخاص وتقديم المساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق الدولة المتأثرة التزام بالتماس المساعدة الخارجية إذا لم تكن قادرة على القيام باستجابة غوثية. وتنطبق هذه الالتزامات والواجبات والحقوق بالترادف معاً، مما يكفل تحقيق الأغراض الإنسانية للحماية المقدمة في حالات الكوارث دون انتهاك المصالح القانونية المشروعة للدول المتأثرة.

24 - وأعربت عن الأسف لأن مبدأ التضامن، رغم الإشارة إليه في الديباجة، لم يرد ذكره في مشاريع المواد في شكل التزامات محددة تقع

17 - واستطرد قائلاً إن مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث تشكل نقطة انطلاق هامة. وأعربت عن تأييد جزر سليمان إدراج واجب التعاون في مشاريع المواد (مشروع المادة 7). فالتعاون الدولي مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي وأساس من أسس النظام الدولي ذاته. وهو مستمد من ميثاق الأمم المتحدة وأعيد تأكيده في معاهدات وقرارات للأمم المتحدة ووكوك مختلفة. وكثيراً ما تكون أقل قدرة هي أشدها تضرراً من جراء الكوارث. وبإدراج الالتزام بالتعاون في مشاريع المواد، تسلم اللجنة بأن منع الكوارث والتأهب لها ومجابهتها مسعى قد تعجز دول كثيرة عن التصدي له بمفردها. وينبغي لأي اتفاقية توضع على أساس مشاريع المواد أن تتضمن أحكاماً بشأن التعاون تدعو إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتمويل المناخ، وبناء القدرات، وتقاسم التكنولوجيا، وغير ذلك من الترتيبات العملية.

18 - وأعربت عن تأييد جزر سليمان أيضاً للتركيز على الحد من مخاطر الكوارث في مشروع المادة 9. فينبغي لأي اتفاقية أن تتضمن التزاماً على جميع الدول بالمساعدة في التخفيف من آثار الكوارث من خلال تدابير الوقاية والإعداد المناسبة. وذكر أن جزر سليمان تؤيد الرأي القائل بإدراج إشارة محددة إلى تشريد الأشخاص الناجم عن تغير المناخ؛ فالأمر يستلزم مزيداً من التعاون الدولي للتعامل مع هذا التشريد. وقال إن جزر سليمان ومنطقة المحيط الهادئ برهنتا، بالرغم من محدودية الموارد والقدرات، على التزامهما الواضح بالحد من مخاطر الكوارث، كما يتضح من تنفيذ الأطر الدولية من قبيل إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وإطار سندي.

19 - ومضى يقول إن جزر سليمان تؤيد إدراج الكوارث الناجمة عن النشاط البشري في نطاق مشاريع المواد. فارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القسوى التي يسببها البشر في ازدياد من حيث التواتر والشدة. ومن ثم يجب إدراج الكوارث البيئية، بغض النظر عن مصدرها، في أي اتفاقية. واختتم بقوله إن جزر سليمان تحث جميع الوفود على الدخول في حوار بغية الاتفاق على تعريف للكارثة يشمل الكوارث البيئية، بصرف النظر عن مصدرها، دون التعدي على القانون الدولي الإنساني.

20 - السيدة شيا (كمبوديا): قالت إن إدارة الكوارث وحماية الأشخاص في حالات الكوارث موضوعان يتسمان بأهمية كبيرة في ضوء التحديات التي تشكلها الكوارث الطبيعية الأخيرة المتصلة بتغير المناخ. وأوضحت أن كمبوديا، بوصفها بلداً معرضاً للكوارث الطبيعية،

إذ سيكون من الصعب على جميع البلدان التقيد بأحكام اتفاقية كهذه للاختلاف في احتياجاتها والتفاوت في مستوى مساعدتها. ومن ثم فقد يفرض الأخذ بنهج واحد مناسب للجميع قيوداً لا داعي لها. ومن شأن تنفيذ اتفاقية من هذا القبيل أن يؤدي إلى وضع إجراءات وبروتوكولات تعوق إيصال المعونة.

29 - واستطرد قائلاً إن مشاريع المواد يجب أن تكون متسقة مع مفاهيم النزاهة والحياد واحترام سيادة الدول واستقلالها. وتمشياً مع ضرورة التمسك بالمبدأ الأساسي المتمثل في السيادة الوطنية، فإن للدولة المتأثرة حقاً حصرياً في تحديد شدة الكارثة وتقييم قدراتها على الاستجابة. ويجب، من حيث المبدأ، تقديم جميع أشكال المساعدة استجابة للطلب المقدم من هذه الدولة. ويجب أن يقتصر التعاون الدولي في حالات الكوارث على التعاون بين الدول، ولا سيما في ضوء التحديات الإضافية التي يطرحها العمل الإنساني منذ بداية جائحة كوفيد-19. وللدولة المتأثرة الحربة في طلب المساعدة من عدمه؛ ومن ثم فإن تقديم المساعدة ليس أمراً منهجياً ولا ينبغي اعتباره مبدأ راسخاً من مبادئ القانون الدولي. ويجب أن يكون التعاون هو القاعدة.

30 - وأضاف أن وفد بلده لذلك يرحب بمشروع المادة 5 مكرراً، الذي اعتمدته لجنة الصياغة بصفة مؤقتة في الدورة الرابعة والسنتين للجنة، والذي يهدف إلى توضيح مختلف أشكال التعاون بين الدول المتأثرة والدول المساعدة والجهات المساعدة الأخرى في سياق حماية الأشخاص في حالات الكوارث. وأعرب عن ترحيب وفد بلده خاصةً بمشروع المادة 5 مكرراً ثانياً، الذي اعتمدته مؤقتاً لجنة الصياغة في الدورة الخامسة والسبعين للجنة، والذي يركز على التعاون بغرض الحد من مخاطر الكوارث. وقال إن الوفد يؤيد أيضاً مضمون مشروع المادة 14. وينص النص الذي اقترحتة اللجنة على أنه يجب على الدولة المتضررة، إذا قررت فرض شروط على تقديم المساعدة الخارجية لها، أن تحدّد نطاق المساعدة المطلوبة ونوعها، وهي صيغة يؤيدها الوفد.

31 - السيد بانبيه (هايتي): قال إن بلده اتسم بكوارث طبيعية وكوارث ناجمة عن النشاط البشري، ترتبت عليها عواقب وخيمة بالنسبة لئتميته. فنظراً لموقع هايتي الجغرافي والدينامي الجيولوجي، فهي شديدة التعرض للكوارث الطبيعية، فضلاً عن الظواهر ذات المنشأ البشري. وهي لذلك تولي أهمية قصوى للبند الحالي من جدول الأعمال.

32 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمضمون مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، وبخاصة مشروع المادة 10، الذي يتعلق بدور الدولة المتأثرة، ولا سيما واجبها في حماية الأشخاص

على عاتق الدول القادرة على تقديم المساعدة الغوثية. ورأى أن واجب التعاون المنصوص عليه في مشروع المادة 7، على أية حال، ينبغي أن يفسّر تفسيراً واسعاً بحيث يفرض ذلك الالتزام على هذه الدول. فمشاريع المواد هي قانون عام التطبيق ينطبق حيثما لا ينطبق القانون الدولي الإنساني في أثناء الكوارث. وهي تسدُّ ثغرة ولا تخل بالحماية الأوسع نطاقاً التي تتاح بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، بما في ذلك حقوق منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة.

25 - واختتم كلمته بأن الأردن يؤيد وضع اتفاقية تستند إلى مشاريع المواد ويوافق على إنشاء لجنة مخصصة أو فريق عامل لمناقشة النص والملاحظات التي تبديها الدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يتوّج باعتماد اتفاقية.

26 - السيد نياند (الكاميرون): قال إنه بالنظر إلى تقاوم تغير المناخ والكوارث الدورية، فإن حماية الأشخاص في حالة وقوع كوارث طبيعية موضوع هام جداً يشكل تحدياً للإطار القانوني الدولي. وأضاف أن وفد بلده يرحب بمشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، ولكن لديه تحفظات فيما يتعلق بنطاقها بصفة خاصة. فاللجنة، باستهدافها أخذ الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري في الاعتبار في نفس الصك، تخلق بين حالات تحكمها نظم قانونية مختلفة تماماً. ولذلك فإن وفد بلده يحبذ التمييز الواضح بين الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

27 - وقال إن وفد بلده يدعو إلى توخّي مزيد من الدقة في تعريف مصطلح "الكارثة" تجنّباً لوقوع أي التباس. فاستناداً إلى التعريف الحالي الوارد في مشروع المادة 3، ليس من الواضح ما إذا كان يمكن أيضاً اعتبار الوباء أو الجائحة كارثة. ورأى أن مشاريع المواد تتطوّر كذلك على أوجه قصور أخرى، منها عدم توحيد المصطلحات، وعدم اليقين فيما يتعلق بمدى مسؤولية الدولة المساعدة، وعدم التوازن بين حقوق الدولة المتأثرة والتزاماتها. وأكّد أن من المهم احترام سيادة الدولة المتأثرة.

28 - وفيما يتعلق بالتدوين، أوضح أنه توجد بالفعل اتفاقات متعددة الأطراف وثنائية بشأن المساعدة المتبادلة من أجل حماية الأشخاص في حالات الكوارث. وتثير مشاريع المواد شواغل جدية لا بد من دراستها بإمعان قبل أن تتخذ الجمعية العامة أي إجراء. وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد منها موضع خلاف ولا يدعمه قدر كافٍ من ممارسات الدول. ولا ينبغي أن تصبح مشاريع المواد إطاراً ملزماً قانوناً.

المرتبة على تلك الأنشطة. وأعرب عن تأييد اللجنة الاستشارية للاقتراح الخاص بميزانية أنشطة البرنامج في عام 2022.

36 - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية أبلغت بإلغاء برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي نتيجة لجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة في جميع أنحاء العالم على الأنشطة التي تقتضي الحضور الشخصي. وفي حين نظمت شعبة التدوين حلقات عمل على الإنترنت وأنشطة أخرى للتدريب عن بعد، فإن الافتقار إلى إمكانية الاتصال الإلكتروني الموثوق به حال دون مشاركة بعض المشاركين، ولا سيما من البلدان النامية، في البرامج الافتراضية. وأعرب عن تقدير اللجنة الاستشارية للجهود المبذولة التي تبذلها شعبة التدوين لضمان استمرارية برنامج المساعدة على الرغم من العقوبات التي تسببها جائحة كوفيد-19. واستدرك قائلاً إن اللجنة الاستشارية، آخذة في اعتبارها الصعوبات المرتبطة بالتدريب عبر الإنترنت، ترى مع ذلك أن من المهم العودة إلى الشكل التقليدي القائم على الحضور الشخصي حالما يصبح ذلك آمناً. وفي الوقت ذاته، يمكن وضع البرامج الإلكترونية وتقديمها بصفتها موارد مكمل لبرامج التدريب التقليدية.

37 - وفيما يتعلق بمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، قال إنه على الرغم من قلة الفرص المتاحة لتسجيل المحاضرات بسبب الجائحة، فقد أحرز العمل المتعلق بالمحفوظات التاريخية للمكتبة، وكذلك تجديد موقعها الشبكي، بعض التقدم. وأضاف أن اللجنة الاستشارية شددت على الحاجة إلى زيادة التنوع اللغوي في محتوى المكتبة السمعية البصرية لضمان توسيع نطاق الوصول إلى جميع المناطق والمجموعات اللغوية، وإن كانت سَلِّمت بأنه ينبغي توجيه الموارد أولاً نحو توسيع نطاق العروض المقدمة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وأبرزت اللجنة الاستشارية أيضاً أهمية السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين في صفوف المحاضرين وزيادة التنوع من حيث التقاليد القانونية والخلفيات المهنية. وشجعت اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على مواصلة نشر منشورات القانون الدولي في كلا الشكلين الرقمي والمطبوع.

38 - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية ممتدة للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لبرنامج المساعدة ولزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار. ورأى ضرورة ملحة لتعزيز تدريس القانون الدولي وتعلمه في القرن الحادي والعشرين، لأن قواعد القانون الدولي ومبادئه أساسية لحسن تسيير الأمور في عالم مترابط وللجهود

وتقديم المساعدات في إقليمها، ولكن أيضاً فيما يتعلق بإدارة هذه المساعدات ومراقبتها وتنسيقها والإشراف عليها. وقال إن وفد بلده يولي اهتماماً وثيقاً لمشروع المادة 14 الذي يجيز للدولة المتأثرة فرض شروط على تقديم المساعدة الخارجية لها. واستدرك قائلاً مع ذلك إن إدارة أموال المساعدات الإنسانية مسألة رئيسية يؤدّ وفد بلده أن يراها مذكورة في مشاريع المواد.

33 - وتابع قائلاً إنه ينبغي أن يُشترط إنشاء آليات لضمان شفافية الإنفاق وفعاليتها في فترة ما بعد الكوارث، كما ينبغي اعتماد تدابير صارمة لضمان أن يكون ضحايا الكوارث الطبيعية هم عملياً المستفيدون الرئيسيون من الأموال التي تُجمع لصالحهم. فالشفافية الإدارية في المقام الأول من الأهمية بالنسبة للبلدان المانحة والبلدان المستفيدة على السواء. وبالرغم من أن هايتي تلقت ما قدره عدة بلايين من الدولارات من المساعدات الدولية على مدى العقد الماضي، فإن تلك الأموال كثيراً ما كانت تُنفق بطريقة لا تراعي احتياجات البلد وأولوياته الخاصة، أو حتى استراتيجيته الخاصة للحد من الفقر.

34 - ورأى أن التضامن الدولي مبدأ أساسي من مبادئ العلاقات الدولية. ومن ثم، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الطارئة والمخصصة لضحايا الكوارث الطبيعية أو حالات الأزمات غير العادية. ومسألة حماية الأشخاص في حالات الكوارث مستمدة من حماية حقوق الإنسان الأساسية والقوانين ومبادئ المساعدة الإنسانية، وتمثل مشاريع المواد توحيداً لتلك المبادئ. وأعلن عن انضمام وفد هايتي إلى وفود إيطاليا وجامايكا وكولومبيا ونيجيريا واليابان في مشاوراتها بشأن إنشاء لجنة مخصصة لدراسة مشاريع المواد وتوصية لجنة القانون الدولي.

البند 81 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/76/404)

35 - السيد أغيمان (غانا): تكلم بصفته رئيساً للجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، فقال إن اللجنة الاستشارية عقدت دورتها السادسة والخمسين في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وذكر أنها استعرضت أنشطة برنامج المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/76/404)، كما نظرت في الأنشطة المقترحة لعام 2022، بما في ذلك الآثار الإدارية والمالية

مليون مستخدم من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. وعلى الرغم من القيود المرتبطة بالجائحة، سُجِّلَت تسع محاضرات جديدة واستمر العمل بخصوص المحفوظات التاريخية وتحديث الموقع الشبكي. وبرهنت ظروف الجائحة على أهمية المكتبة كمركز افتراضي للتدريب والبحث وأكّدت ضرورة الاستمرار في صونها وإثرائها.

42 - وأوضحت أن شعبة التدوين، في أعقاب طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام دعم إنشاء شبكات من خريجي البرامج التدريبية، نظمت جلسات تفاعلية على الإنترنت مكنت الخريجين من التحدث مع محاضري المكتبة السمعية البصرية. وعُقدت ست جلسات من هذا القبيل، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، انخرط خلالها المشاركون في مناقشات حيوية لمواضيع مختلفة، بما في ذلك السلام والأمن، والقانون البيئي الدولي، وتطبيق القانون الدولي في إطار القوانين المحلية.

43 - وأعربت عن امتنان شعبة التدوين للجمعية العامة لإدراجها تمويل برنامج المساعدة في الميزانية العادية. واستدركت قائلة إنه لا يمكن مع ذلك الاستغناء عن التبرعات التي تظل ضرورية لكي يتمكن البرنامج من تحقيق كامل إمكاناته. ولذلك، فهي تود أن تشكر الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

44 - السيدة هيكو بوروندي (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار): قالت إن الجمعية العامة أعربت في قرارها 239/75 عن تقديرها للإسهام المهم الذي تقدمه زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار من أجل بناء قدرات البلدان النامية وتعزيز قانون البحار. فمنذ عام 1986، مُنحت هذه الزمالة لـ 15 امرأة و 18 رجلاً يقدمون حالياً إسهامات هامة في بلدانهم ومناطقهم الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن أحد الحاصلين على زمالة عام 1994 قد انتُخب مؤخراً لعضوية المحكمة الدولية لقانون البحار. ومُنحت الزمالة في عام 2020، ولكن الأنشطة أُجِّلَت إلى عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. وفي عام 2021، أُتيحت للحاصل عليها فرصة الاضطلاع بزمالة افتراضية، لكنه اختار تأجيل الزمالة إلى عام 2022 على أمل أن يتم ذلك عن طريق الحضور الشخصي.

45 - واستطردت قائلة إن من المهم أكثر من أي وقت مضى للبلدان النامية أن تبني قدرتها على المشاركة بنشاط في العمليات المتصلة بالمحيطات وتحافظ على هذه القدرة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المرتبطة بها؛ والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام)؛ وتنفيذ الالتزامات

الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ والإرهاب وقانون البحار والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، في جملة أمور أخرى. وأوضح أن اللجنة الاستشارية ترى أن أهمية برنامج المساعدة لا تقتصر على إتاحة الفرص الأكاديمية وإنما تمتد أيضاً إلى إتاحة الفرص لبناء روابط دائمة للتعاون المتعدد الأطراف. وهي تعتبر عملها هاماً للحفاظ على برنامج المساعدة وضمان نجاحه، وبالتالي التمسك بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

39 - السيدة الباز (مكتب الشؤون القانونية): تكلمت بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية، فقالت إن شعبة التدوين، على الرغم من الجائحة، تلقت مئات الطلبات للالتحاق بالبرامج التدريبية المقدمة من خلال برنامج المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه، لسوء الحظ، لم يكن من الممكن تقديم أي تدريب بالحضور الشخصي. واستمرراً في تلبية الاحتياجات التدريبية، قامت شعبة التدوين بتصميم وعقد حلقات عمل على الإنترنت بشأن المواضيع التي تهم كل منطقة. وقُدِّمَت حلقات العمل خبراء في مجالات تخصصهم، ونُظِّمَت الحلقات مع المراعاة الواجبة للتنوع الجغرافي، وتعدد اللغات، والاختلافات في الثقافات القانونية، والاعتبارات الجنسانية.

40 - ومضت تقول إن حلقة العمل الخاصة بأفريقيا ركزت على القانون الدولي لحقوق الإنسان وعُقدت باللغة الفرنسية، في حين تناولت حلقة العمل الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قانون مسؤولية الدول وعُقدت باللغة الإنكليزية. ونُظِّمَت حلقة عمل باللغة الفرنسية بشأن التسوية السلمية للمنازعات للمتقدمين لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذين حضروا أيضاً الدورة الدراسية الصيفية لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي على الإنترنت. وكان من المقرر عقد حلقة عمل إقليمية عبر الإنترنت لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومع أن الجلسات الإلكترونية كانت تفاعلية، فإنها ليست بديلاً عن المناقشات المتعمقة التي تدور والروابط التي تقام خلال الأنشطة التي تجري بالحضور الشخصي. وعلاوة على ذلك، شكل الافتقار إلى سبل موثوق بها للوصول إلى شبكة الإنترنت صعوبة فعلية لبعض المشاركين، حيث كان بعضهم يفقد إمكانية الوصول في أثناء الجلسات ولم يتمكن آخرون من المشاركة على الإطلاق.

41 - وأردفت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية توفر تدريباً مجانياً رفيع الجودة عبر الإنترنت لعدد غير محدود من الناس في جميع أنحاء العالم. فمنذ إنشاء هذه المكتبة في عام 2008، تصفّح موقعها قرابة 2,5

48 - وأوضحت أن توفير تمويل منتظم أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ البرنامج بشكل فعال. وذكرت أن المجموعة تشجع جميع الدول الأعضاء على دعم تخصيص الموارد للبرنامج من الميزانية العادية وتثني على الدول التي قدمت تبرعات أو مساهمات عينية. ورأت أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التعريف بالبرنامج وأن تدعو بصورة دورية الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تبرعات بغية تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل وتوسيع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج.

49 - **السيدة بوبان** (ممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً): تكلمت أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا والجزيرة الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا وجورجيا، فوصفت برنامج المساعدة بأنه أداة هامة لتدريس القانون الدولي ودراسته ونشره على الصعيدين الوطني والدولي. وقالت إن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي أسهما إسهاماً كبيراً في تدريب أجيال من المتخصصين في القانون الدولي، كثيرون منهم من البلدان النامية.

50 - وأردفت قائلة إن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي تواصل المساهمة في تدريس القانون الدولي ونشره عبر الإنترنت، مما يعود بالفائدة على الطلاب والمعلمين في جميع أنحاء العالم، واتسمت بأهمية خاصة خلال جائحة كوفيد-19. ومن المهم أن تُتاح سلسلة محاضرات المكتبة وغيرها من المواد التعليمية والدراسية على نطاق أوسع، بسبل منها توفير هذه المواد بلغات إضافية. فالتعددية اللغوية تؤدي دوراً رئيسياً في ضمان المساواة في الوصول إلى الأنشطة المنفذة في إطار برنامج المساعدة. وللحد من التفاوتات على الصعيد الرقمي، ينبغي النظر أيضاً في استحداث نظم قوية للعمل دون حاجة للاتصال بشبكة الإنترنت ويمكن استخدامها على الهواتف المحمولة البسيطة لتيسير إمكانية الوصول لمن يفتقرون إلى سبل موثوقة للوصول إلى شبكة الإنترنت والحصول على الأجهزة ذات التكنولوجيا المتطورة.

51 - واختتمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يثني على الذين ساهموا في تطوير البرنامج، والدول التي قدمت تبرعات لدعم أنشطته. وسيواصل الاتحاد دعم أنشطة البرنامج وبرامجه.

52 - **السيد كي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الرابطة) فقال إن الرابطة تثنى على شعبة التدوين لما قامت به من توفير فرص للتعليم عن بعد خلال جائحة كوفيد-19، ولكنها تود التأكيد

بموجب اتفاق باريس، الذي يشير إلى أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات. ولذلك فمن الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم حتى تتسنى مواصلة منح زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التنكارية. وأشارت إلى أن الزمالة لم تُمنح لعدة سنوات في الفترة بين عامي 2007 و 2016 بسبب عدم توافر التمويل، وأنها مُنحت في صورة زمالة جزئية في عام 2017 نظراً لعدم توافر التمويل الكافي لمنحها بالشروط المعتادة. وأعربت عن شكرها للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لدعم الزمالة وحثت الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على مواصلة تقديم المساهمات.

46 - **السيدة لحميري** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية فقالت إن تحسين المعرفة بالقانون الدولي وسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. وأردفت قائلة إن مجموعة الدول الأفريقية تقرّ بالدور الأساسي الذي يؤديه برنامج المساعدة في تعزيز سيادة القانون، وتحسين المعرفة بالقانون الدولي، وتعزيز قدرة جميع الدول الأعضاء على المشاركة على قدم المساواة في النظام الدولي. وأوضحت أن البرنامج يساعد أيضاً على النهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وتيسير تنفيذ برامجها وأنشطتها على نطاق العالم.

47 - وأشارت إلى أن المجموعة تلاحظ مع التقدير الأنشطة المختلفة المنفذة في إطار برنامج المساعدة، وهي أنشطة تؤدي دوراً بالغ الأهمية في نشر المعرفة بالقانون الدولي وبناء القدرات، ولا سيما في أفريقيا. والواقع أن الدورة الدراسية الإقليمية بشأن القانون الدولي لأفريقيا قد اجتذبت أكبر عدد من المتقدمين. وعلى الرغم من أن الدورة لم تُعقد في عام 2021، إلا أن المجموعة ممتنة لشعبة التدوين لقيامها بوضع منهج للتعليم الذاتي عن بعد باللغة الفرنسية وتقديمه كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات. وتعرب المجموعة أيضاً عن تقديرها لحلقة العمل الإقليمية على الإنترنت بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي اجتذبت 80 مشاركاً من 20 بلداً أفريقياً. وأضافت قائلة إن المجموعة، رغم إشاداتها بهذه التدابير المبتكرة، تأمل في أن تتيح جهود التطعيم المستمرة ضد كوفيد-19 قريباً العودة إلى الشكل القائم على الحضور الشخصي الذي يوفر فرصاً فريدة للتواصل وبناء صداقات دائمة. وهي تأمل بالمثل في أن تتمكن الحاصلة على زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التنكارية من إجراء دراساتها في عام 2022. وأعربت عن ترحيب المجموعة بإنشاء شبكة الخريجين لدعم أنشطة التعليم المستمر والمستودع الإلكتروني لمواد القانون الدولي المتاحة للخريجين.

مكتب الشؤون القانونية في العمل على تنفيذ ولايته فيما يتعلق ببرنامج المساعدة.

55 - واستطردت قائلة إن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية كان لهما دور فعال في توفير التدريب للمحامين الشباب في هذا المجال. ولئن كان من المؤسف أنه لم يتسن عقد الدورات الدراسية الإقليمية، فإن شعبة التدوين تستحق الثناء لاستكشافها سبلاً مبتكرة لمواصلة السعي إلى تحقيق أهداف البرنامج. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تُستأنف الأنشطة العادية عن طريق الحضور الشخصي في أقرب وقت ممكن.

56 - واسترسلت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية مورد لا يقدر بثمن يواصل تقديم التدريب الرفيع الجودة مجاناً لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تيسير إمكانية الاطلاع على المحاضرات للمستعملين الذين يفتقرون إلى سبل موثوق بها للوصول إلى شبكة الإنترنت، وتلاحظ مع التقدير التدابير الإضافية التي اتخذتها المكتبة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19. فقد اتسمت موارد المكتبة بأهمية خاصة خلال الجائحة، الأمر الذي استلزم تحولاً سريعاً من الأساليب التقليدية للتعليم إلى التعليم عبر الإنترنت. واختتمت بقولها إن بلدان الشمال الأوروبي تنثي على الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للبرنامج، وتشجع جميع الدول على النظر في القيام بذلك حفاظاً على استمرار عملياته.

57 - السيد وونغ (سنغافورة): قال إن بلده مؤيد قوي لبرنامج المساعدة، الذي يسهم في زيادة التقيد بالقانون الدولي. وبينما يأسف وفد بلده لعدم إمكانية عقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي على النحو المخطط له، فمن دواعي سروره أن فرص التدريب على الإنترنت ظلت متاحة. وكانت المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي مورداً قيماً بشكل خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتجديد الجاري لموقع المكتبة الشبكي. وللمساعدة على جعل المحتوى أكثر سهولة في الاستخدام، اقترح إضافة محرك للبحث وتشجيع المحاضرين على تقديم شرائح أو وسائل بصرية أخرى ليجري تحميلها على الموقع الشبكي.

58 - وأوضح أن سنغافورة، على الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة، تواصل المساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه من خلال مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك عقد الدورات الدراسية في مواضيع من قبيل القانون الدولي للبحار وعلاقته بتغير

على أن التعلم ذاتي الوتيرة عن بعد ينبغي ألا يحل محل التدريب القائم على الحضور الشخصي. وينبغي أن تُستأنف في أقرب وقت ممكن جميع البرامج التي تتطلب حضوراً شخصياً المنفذة عادة في إطار برنامج المساعدة. وينبغي أن تُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثراء التدريب القائم على الحضور الشخصي، لا أن تحل محله. فذلك التدريب يوفر للطلاب فرصاً ثمينة لتوسيع أفقهم بشأن العالم، والتعلم من بعضهم البعض، وإقامة روابط مع زملاء المستقبل. ولهذه الأسباب، لا ينبغي تخفيض مستوى التمويل المقدم من الميزانية العادية لبرنامج المساعدة. وأعلن أن الرابطة تؤيد بقوة تمويل البرنامج من الميزانية العادية وتشجع الدول على تقديم التبرعات.

53 - وأضاف قائلاً إن برنامج المساعدة يؤدي دوراً رئيسياً في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما في البلدان النامية. ومن دواعي الأسف أنه لم تعقد أي من الدورات الإقليمية بالحضور الشخصي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعرب عن ثقة الرابطة في أن شعبة التدوين ستستأنف جميع أنشطة التدريب القائم على الحضور الشخصي حالما يصبح ذلك آمناً، وستعطي الأولوية للأفراد الذين كان من المقرر أن يحضروا الدورات الدراسية الملغاة نتيجة لجائحة كوفيد-19. وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترحب بإنشاء منصة الخريجين، والجلسات التفاعلية المنظمة للخريجين على الإنترنت، والمستودع الإلكتروني لمواد القانون الدولي. وستواصل الرابطة دعم برنامج المساعدة بهدف تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتشجيع العلاقات الودية بين الدول.

54 - السيدة لوكانين (فنلندا): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، فقالت إن التعاون الدولي القائم على القواعد أمر بالغ الأهمية لمعالجة مشاكل من قبيل الاحترار العالمي وفقدان التنوع البيولوجي والنزاعات والفقر. ويعتمد النظام الدولي القائم على القواعد إلى حد كبير على مدى الكفاءة المهنية لدى الأشخاص الذين يتصرفون باسم الدول والتزامهم. وبفضل برنامج المساعدة، تمكنت أجيال من المحامين والقضاة والدبلوماسيين التابعين للحكومات حول العالم من اكتساب فهم أعمق للقانون الدولي في عالم اليوم المتسم بالتشابك، وهو ما أفاد المجتمع الدولي ككل. فمنذ عام 1965، أسهم برنامج المساعدة إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال تمكين الدارسين والممارسين من الحصول على التدريب في مجال القانون الدولي وغير ذلك من الموارد ذات الصلة بالقانون الدولي. ولذلك، فإن بلدان الشمال الأوروبي تنثي على استمرار

62 - السيدة كارل كاستيلو (كوبا): قالت إن برنامج المساعدة يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ويعزز تعميق الفهم لقواعد القانون الدولي الموضوعية. ويؤدي هذا الفهم إلى تحسين الامتثال للقانون الدولي، وتعزيز السلام والأمن الدوليين، وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يتسنى قريباً عقد الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي وغيرها من الفعاليات التي ألغيت بسبب جائحة كوفيد-19.

63 - وأضافت قائلة إن المشاركين من كثير من البلدان الصغيرة والنامية لا يقدرّون على المشاركة في الدورات الدراسية والزمالات المقدمة من خلال البرنامج إلا إذا جرت تغطية جميع نفقاتهم. وفي حالة كوبا، يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها منذ أكثر من 60 عاماً، عقبة تحول دون المشاركة. ولذلك، من المهم أن تموّل الأنشطة المنظمة في إطار البرنامج من الميزانية العادية.

64 - السيدة لورينزو (الفلبين): قالت إن وفد بلدها بينما يقدرّ أنشطة التدريب عبر الإنترنت التي قدّمت بدلاً من برامج التدريب القائمة على الحضور الشخصي ويرحب بفرص التعليم المستمر عبر الإنترنت المتاحة لخريجي برامج التدريب التي تنظم في إطار البرنامج، فهو لا يزال يرى قيمةً في البرامج التقليدية القائمة على الحضور الشخصي. وقد عززت مشاركة الفلبينيين على مرّ السنين في أنشطة برنامج المساعدة قدرات بلدها في مجال القانون الدولي وساعدت المهنيين على بناء شبكة حيوية من المعارف الذين يمكن الاتصال بهم. وأضافت أن وفد بلدها يقدرّ الجهود المبذولة لزيادة عدد المحاضرات فيما يتعلق ببطانة واسعة من مواضيع القانون الدولي المتاحة في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وهو مستمر في دعمه تحقيق توازن أفضل بين الجنسين وتنوع أكبر من حيث المدارس القانونية فيما بين الخبراء المعيّنين كمحاضرين. واختتمت بقولها إن الفلبين ستواصل مساهمتها في البرنامج، وتشجع جميع الدول الأعضاء القادرة على تقديم تبرعات على أن تفعل ذلك.

65 - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن أنشطة برنامج المساعدة أثبتت فائدتها في تعزيز نشر القانون الدولي وضمان زيادة تفهمه. فمن خلال البرنامج، تواصل البلدان النامية بناء قدراتها الوطنية في مجال القانون الدولي، مما يساعد على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وشعبة التدوين جديرة بالشناء لإيجادها حلولاً مبتكرة مثل حلقات

المناخ، والملكية الفكرية، والاقتصاد الرقمي، وقانون الاستثمار الدولي، وقانون الصحة العالمية وإدارة الصحة العالمية. وواصلت جامعة سنغافورة الوطنية تنظيم دورات دراسية على الإنترنت في مجال القانون الدولي، بما في ذلك حلقة دراسية شبكية عن قانون الفضاء اجتذبت ما يتجاوز 600 مشارك من 81 بلداً. وسوف تواصل سنغافورة، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية، الإسهام بشكل بناء في عمل برنامج المساعدة.

59 - السيد موليفي (جنوب أفريقيا): قال إن برنامج المساعدة يمثل أداة هامة لتعزيز سيادة القانون وينبغي أن يلقى الدعم على نطاق واسع. ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية متاحة للناس في جميع أنحاء العالم وتساهم مساهمة كبيرة في تدريس القانون الدولي ونشره. وقيمة الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي لا تقدّر بثمن. وقال إن وفد بلده يثني على الاتحاد الأفريقي لمساهمته في نجاح الدورات الإقليمية ويحث جميع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمكين برنامج المساعدة من الاستمرار. وأكد أن حكومة بلده ستواصل دعم جهود البرنامج.

60 - السيد غوربان بور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي يتيحان للمشاركين فرصة قيمة لتبادل الآراء وتقاسم الخبرات وتحسين الحوار والتفاهم بين الثقافات. وهما كذلك يساهمان إسهاماً كبيراً في بناء القدرات، وخاصةً في البلدان النامية. وينبغي أن يكون من يقع عليهم الاختيار للمشاركة في الدورات والزمالات، قدر الإمكان، من بين صانعي القرار في بلدانهم في المستقبل. وكما أن التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي يؤخذان في الحسبان في قبول المشاركين، ينبغي أيضاً أخذهما في الاعتبار عند اختيار المحاضرين لبرنامج المساعدة. وينبغي أن يكون المحاضرون أيضاً ممثلين لجميع النظم القانونية الرئيسية في العالم.

61 - واستطرد قائلاً إن موضوع أوجه التآزر بين القانون الدولي والعلاقات الدولية ينبغي أن يُدرج بصورة دائمة في المنهج الدراسي للدورات الإقليمية، وينبغي أن يتناول المحاضرون بالتفصيل نظريات العلاقات الدولية وكيفية تطوير هذه العلاقات على أساس القانون الدولي. ووصف مراكز الأمم المتحدة للإعلام في الدول الأعضاء بأنها أدوات أساسية لنشر القانون الدولي وإتاحة الوصول بلغات متعددة إلى الموارد من قبيل مكتبة الأمم المتحدة الرقمية وحولية الأمم المتحدة.

على الحضور الشخصي. وأعربت عن ترحيب الوفد بالمبادرات المتخذة لدعم التعليم المستمر لخريجي برامج التدريب التي تنظم في إطار البرنامج، والعمل الذي أنجز لتطوير محتوى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالمحفوظات التاريخية للمكتبة وتحديث موقعها على شبكة الإنترنت.

70 - ومضت تقول إنه ينبغي لشعبة التدوين أن تواصل استكشاف السبل لكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين وتنوع المدارس القانونية والخبرات الأكاديمية والمهنية في صفوف المشاركين في البرنامج وأعضاء هيئة التدريس على السواء. وأضافت أن من الأهمية بمكان إفراح المجال أمام الاستماع إلى الأصوات الجديدة في مجال القانون الدولي. ومن المهم أيضاً ضمان تحسين فرص الوصول إلى موارد البرنامج باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وقالت إن برنامج المساعدة يسهم إسهاماً مهماً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وأعربت عن تأييد كولومبيا لأي مبادرة من شأنها تعزيزه.

71 - السيد المنصوري (قطر): قال إن برنامج المساعدة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء وقد ساعد على تدريب أجيال من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وأضاف أن وفد بلده يثني على شعبة التدوين والأمانة العامة لما تبذلانه من جهود لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي. وقال إن حكومته واصلت تقديم الدعم المالي للبرنامج، وإن أعداداً كبيرة من الخبراء القانونيين القطريين شاركت في دوراته. ويحتاج البرنامج إلى تمويل كاف؛ ولن تكفي التبرعات وحدها لتلبية احتياجاته. واختتم قائلاً إن حكومته ستواصل دعم البرنامج بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

72 - السيد أمارال ألفيس دي كارفالهو (البرتغال): قال إن برنامج المساعدة يسهم في تحسين المعرفة بالقانون الدولي ومن ثم يساعد على تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وقد لبي البرنامج الطلب المتزايد باستمرار على التدريب والحصول على الموارد المتعلقة بالقانون الدولي، بما في ذلك في البلدان النامية. وأعرب عن تشجيع وفد دول الأعضاء على الترويج للبرنامج على الصعيد الوطني وتوعية الطلاب والمهنيين الشباب بالفرص التي يتيحها لهم.

73 - وأضاف قائلاً إن البرتغال ممثلة للجان الإقليمية لاستضافتها الدورات الدراسية الإقليمية، وتشيد بشعبة التدوين لما قامت به من

العمل الإقليمية على الإنترنت لتمكين أنشطة البرنامج من الاستمرار في أثناء الجائحة. ومع ذلك، فإن وفد بلده يتطلع إلى استئناف التدريب القائم على الحضور الشخصي، الذي يتيح من الفوائد للمشاركين أكثر مما يتيح التدريب عبر الإنترنت.

66 - وأضاف أنه يمكن تعزيز عمل برنامج المساعدة بضمان قدر أكبر من التنوع وتمثيل جغرافي أوسع نطاقاً في اختيار المحاضرين. وينبغي اختيار مزيد من المحاضرين من الشرق الأوسط وأفريقيا، على وجه الخصوص، وزيادة مشاركة المرأة في صفوفهم. ورأى أن زيادة التركيز على مسائل القانون الدولي الجديدة والناشئة من شأنها أن تكون مفيدة أيضاً.

67 - السيدة شيمان (جمهورية مولدوفا): قالت إن انخفاض الاهتمام بأنشطة برنامج المساعدة نتيجة للجائحة أمر يبعث على القلق. ومن بواعث القلق بنوع خاص الهبوط في عدد المتقدمين لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، من 808 في عام 2019 إلى 433 في عام 2020 وإلى 150 فقط في عام 2021. ومن مصلحة تعددية الأطراف الوقوف على موارد وممارسات أفضل والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال الرقمية للتمكين من مواصلة السعي إلى تعزيز فهم القانون الدولي، حتى في أصعب الظروف.

68 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يدعو إلى الاتجاه بشكل أكثر انتظاماً إلى استبعاد برامج ومناهج التعلم الذاتي الوتيرة عن بعد. وبدلاً من ذلك، يشجع الوفد شعبة التدوين على استكشاف إمكانية تنظيم دورات دراسية على الإنترنت أو صفوف افتراضية يمكن فيها للمحاضرين والمشاركين إجراء مناقشات نشطة. فمن شأن هذه الدورات أن تسهم في زيادة تفهم القانون الدولي كما أنها يمكن أن تتيح فرصة لزيادة عدد المشاركين من البلدان النامية، نظراً لعدم وجود تكاليف للسفر أو الإقامة. وقالت إن وفد بلدها على استعداد للمشاركة في مناقشات مثمرة بشأن الكيفية التي يمكن بها لبرنامج المساعدة أن يتكيف بشكل أفضل مع ظروف الجائحة. وفي الختام، أعربت عن امتنان الوفد للبلدان التي قدمت تبرعات للبرنامج.

69 - السيدة سولانو راميريز (كولومبيا): قالت إن حكومة بلدها ممثلة للأمانة على جهودها الرامية إلى مواصلة تنفيذ أنشطة برنامج المساعدة من خلال التعلم الذاتي الوتيرة عن بعد وحلقات العمل التفاعلية عبر الإنترنت، مما أدى إلى تمكن المشاركين الكولومبيين من تلقي التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستدركت قائلة إن وفد بلدها مع ذلك يأمل في أن يتسنى قريباً العودة إلى الشكل التقليدي القائم

مع الأطراف الأخرى لمواصلة دعم برنامج المساعدة، والمساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية.

77 - السيدة غروسو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المعرفة بالقانون الدولي أساسية لتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات. وما برح برنامج المساعدة منذ إنشائه في عام 1965 يقدم إسهاماً لا غنى عنه في تثقيف الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي، وهو جدير بالدعم القوي والمستمر. وأعربت عن شكر الولايات المتحدة، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية، للبلدان والمنظمات التي قدمت مساهمات عينية ومالية للبرنامج، وعن ترحيبها بالجهود المبذولة لتقديم أكبر عدد ممكن من المنح الدراسية في حدود الموارد المتاحة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب في دورات البرنامج.

78 - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يثني على السرعة التي تكيفت بها شعبة التدوين مع التغيرات في ظروف العمل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ويأمل في أن تتسنى مواصلة تطوير مختلف برامج التدريب على شبكة الإنترنت من أجل الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً. ويرحب الوفد أيضاً بمواصلة تطوير شبكة الخريجين واستمرار التقدم في تحسين إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية والاطلاع على محتواها، حيث أصبحت مورداً أكثر قيمة من أي وقت مضى مع استمرار الدارسين في جميع أنحاء العالم في الاعتماد على خيارات التعلم عن بُعد.

79 - السيدة فلوريس سوتو (السلفادور): قالت إن من الضروري في عالم يتسم بدرجة عالية من الترابط بين الدول، أن يجري بناء القدرات في مجال القانون الدولي من أجل ضمان تطبيقه والتصدي للتحديات الناشئة. وتتيح الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي فرصة كبيرة لبناء هذه القدرات. وأضافت أن وفد بلدها يأسف لأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى إلغاء الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021، ولكنه يعرب عن امتنانه لشعبة التدوين على تنظيمها حلقة العمل الإلكترونية بشأن قانون مسؤولية الدول.

80 - وقالت إن السلفادور، بوصفها مؤيداً قوياً للمساواة بين الجنسين، يسرها أن تلاحظ وجود 14 امرأة بين المشاركين البالغ عددهم 22 مشاركاً. غير أنها تلاحظ أن حلقة العمل عُقدت باللغة الإنكليزية، وتود أن تشدد على أهمية تعدد اللغات. فينبغي تقديم دورات دراسية بجميع اللغات الرسمية الست للمنظمة، مع مراعاة اللغات المستخدمة

صيانة وتوسيع المكتبة السمعية البصرية، التي تشكل أداة مهمة لدراسة القانون الدولي ونشره بتكلفة منخفضة نسبياً. وقد اتضح من جائحة كوفيد-19 أن لأدوات التعلم عن بعد مثل المكتبة تأثيراً إيجابياً على الأفراد والمجتمعات المحلية والدول وأنها تساعد في التغلب على أوجه عدم المساواة. وينبغي للشعبة أن تواصل زيادة التنوع اللغوي بإضافة محاضرات وموارد بلغات غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بما في ذلك اللغة البرتغالية التي تعدّ إحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم. وينبغي أن يُنتج هذا المحتوى الإضافي بمبادرة من الدول الأعضاء المهمة، بالتنسيق مع الشعبة، وينبغي ألا يترتب عليه أي تكاليف إضافية للمنظمة.

74 - وقال إن من دواعي سرور وفد بلده إدراج الجمعية العامة تمويل البرنامج في الميزانية العادية؛ واستدرك قائلاً إن هذا التمويل لن يغطي جميع التكاليف المرتبطة بالبرنامج. ولذلك، قد يكون من المفيد استكشاف آليات تمويل جديدة ومبتكرة، من قبيل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية أو الجامعات أو معاهد البحوث أو مكاتب المحاماة. واختتم كلامه بقوله إن البرتغال، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية، ستواصل تعزيز نشر القانون الدولي باعتباره وسيلة لإيجاد العالم الذي يصبو إليه ميثاق الأمم المتحدة، وهو عالم يسود فيه الإنصاف والحرية والسلام.

75 - السيدة شو ينجواي (الصين): قالت إن برنامج المساعدة قدّم الدعم منذ إنشائه لتدريس القانون الدولي ودراسته وتطبيقه، واضطلع بدور حاسم في بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية. ومضت تقول إن الصين تحيط علماً مع الارتياح بالخطوات التي اتخذتها شعبة التدوين لتوفير فرص التعلم عن بعد وضمان استمرارية برامج التدريب إلى أقصى حد ممكن. وقد أولت الصين دائماً أهمية كبيرة لتدريس القانون الدولي ودراسته ودعمت بنشاط برنامج المساعدة، بوسائل منها تقديم المساهمات المالية. ففي عام 2021، ساهمت حكومة بلدها بمبلغ 27 000 دولار في البرنامج. وكذلك دعمت الصين بناء قدرات البلدان الآسيوية والأفريقية في مجال القانون الدولي من خلال برنامج للتبادل والبحث في مجال القانون الدولي يُجرى بالاشتراك مع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. وقُدّمت خمس دورات تدريبية من خلال البرنامج حتى الآن، استفاد منها ما يزيد عن 200 من المتخصصين في القانون من أكثر من 40 بلداً آسيوياً وأفريقياً.

76 - وأوضحت أن تنفيذ البرنامج على نحو فعال يستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي. واختتمت قائلة إن الصين على استعداد للتعاون

84 - السيد جتي (لبنان): قال إن لبنان، بوصفه عضواً في اللجنة الاستشارية، كان دائماً يعتبر برنامج المساعدة أساسياً لتعزيز حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي وتنفيذه وتعزيز سيادة القانون. ورغم أن وفد بلده يقدّر الخطوات التي اتخذتها شعبة التدوين لتوفير فرص التعلم عن بعد في أثناء الجائحة، ينبغي اعتبار الدورات الدراسية عبر الإنترنت تدبيراً مؤقتاً. فكما أشير في تقرير الأمين العام (A/76/404)، يتعزّر الاستعاضة عما يتيح حضور الدورة التدريبية شخصياً من إجراء المناقشات المعمقة وإقامة الروابط الطويلة الأمد. وعلاوة على ذلك، أدى الافتقار إلى اتصالات موثوقة بالإنترنت إلى إعاقة المشاركة في برامج التعلم عن بعد، كما يتضح من الانخفاض الحاد في عدد المتقدمين منذ بداية الجائحة. وبالنظر إلى أن الغرض الرئيسي من برنامج المساعدة هو بناء القدرات في البلدان النامية، فمن المهم ضمان أن يتمكن المشاركون من هذه البلدان من المشاركة الكاملة في أنشطته التدريبية. فالدورات التدريبية القائمة على الحضور الشخصي ضرورية ومن ثم ينبغي استئنافها حالما تسمح الظروف بذلك.

85 - واستطرد قائلاً إن استحداث ملفات البث الصوتي الرقمية (البودكاست) ييسر على المستخدمين الذين يفتقرون إلى الإنترنت ذات النطاق العريض سبل الاطلاع على محتوى المكتبة السمعية البصرية. وينبغي بذل جهود متواصلة لتشجيع مزيد من التنوع اللغوي والجغرافي في اختيار المحاضرين لسلسلة محاضرات المكتبة والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وينبغي، على وجه الخصوص، تعيين المزيد من المحاضرين من البلدان النامية. فمن شأن زيادة التنوع أن تساعد على إحداث توازن أفضل بين مختلف النظم والمدارس القانونية.

86 - وأضاف أن وفد بلده يواصل التشديد على أهمية تمويل الأنشطة الرئيسية للبرنامج عن طريق الميزانية العادية للمنظمة. وكذلك ينبغي أن يزيد التعريف بالبرنامج من أجل الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً. وأوضح أن للدول الأعضاء دوراً رئيسياً تؤديه في هذا الصدد، شأنها في ذلك شأن محاضري البرنامج وخريجيه.

87 - السيد هرنانديس تشافيس (شيلي): قال إن شيلي، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية، تولي أهمية كبيرة لنشر القانون الدولي وتدريبه، ولا سيما في البلدان النامية. وذكر أن وفد بلده، وإن كان يثني على الدول التي قدمت تبرعات لبرنامج المساعدة، فهو يرى أن البرنامج يجب أن يمول تمويلًا مستداماً وكافياً في إطار الميزانية العادية من أجل تعزيز وتشجيع الاحترام للقانون الدولي.

في المنطقة التي تُعقد فيها. ومن أجل توسيع نطاق الحصول على المعلومات، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تقتصر إلى برامج متخصصة في مجال القانون الدولي، ينبغي أيضاً أن تُتاح المواد التي تنشرها المكتبة السمعية البصرية بجميع اللغات الرسمية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتوسيع نطاق محتوى المكتبة السمعية البصرية ليشمل مواضيع مثل قانون الفضاء الدولي، وقانون المجاري المائية الدولية، والتنظيم الدولي للتكنولوجيا الأحيائية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتوسيع محتوى المكتبة السمعية البصرية لتشمل مواضيع من قبيل القانون الدولي للفضاء، وقانون المجاري المائية الدولية، والتنظيم الدولي للتكنولوجيا الأحيائية.

81 - السيدة خيمينيز ألغيريا (المكسيك): أعربت عن تقدير وفد بلدها للجهود التي تبذلها شعبة التدوين في سبيل الحفاظ على برنامج المساعدة وتوسيع نطاقه، على الرغم من قيود الميزانية والتحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وقالت إن نشر القانون الدولي أصبح ضرورياً على نحو متزايد في الأوقات العصيبة الراهنة، التي لا يميزها عن سائر الفترات مجرد نقشي جائحة عالمية فحسب، وإنما أيضاً انتشار الهجرة الجماعية، وأزمة المناخ، ونمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويتمثل أحد الأغراض الأساسية لبرنامج المساعدة في تقليص هذه الفجوة عن طريق التدريس والتثقيف.

82 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يرحب بإضافة محتوى جديد إلى المكتبة السمعية البصرية ويؤيد الجهود الرامية إلى تحديث موقعها الشبكي. ويؤيد الوفد أيضاً عقد حلقات عمل ودورات دراسية مختلطة، تكفل التمثيل الجغرافي العادل وتحقيق توازن أفضل بين الجنسين في صفوف المشاركين. ومن الضروري مضاعفة الجهود كذلك لضمان تحقيق توازن أفضل في مشاركة المحاضرين من جميع مناطق العالم وفي اللغات التي تتاح بها المواد على الإنترنت.

83 - وحثت الدول الأعضاء على أن تكتف جهودها المبذولة للترويج لأنشطة البرنامج وموارده لدى الجامعات. وأعلنت أن حكومة بلدها تعقد على نحو منتظم حلقات دراسية وأنشطة أخرى لنشر القانون الدولي وتشجع المسابقات الرئيسية في مجال القانون الدولي، مثل مسابقة فيليب سي جيسوب الدولية لمحاكاة الدعاوى القضائية. وختاماً، أعربت عن تأكيد المكسيك من جديد، بصفتها عضواً في اللجنة الاستشارية للفترة 2020-2023، دعمها الكامل لبرنامج المساعدة والتزامها إزاءه.

88 - وأضاف أن شيلي تأسف مرة أخرى لأن الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تُعقد بسبب الجائحة، ولكنها ترحب بالأنشطة التي نظمتها عبر الإنترنت شعبة التدوين في عام 2021، بما في ذلك حلقة العمل الإقليمية بشأن قانون مسؤولية الدول، ودراسة الحالة الإفريقية بقيادة السيد خورخي إ. فينيوليس، من جامعة كامبريدج، والجلسات التفاعلية بقيادة مسؤولي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن القانون والمؤسسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحضور الشخصي في عام 2022. وقال إن الدورات الدراسية القائمة على الحضور الشخصي تعزز التفاهم المتبادل وتبادل المعارف داخل المنطقة الإقليمية تعزيزاً فعالاً، من خلال الجمع بين مشاركين ومحاضرين من نظم قانونية متنوعة ومن واقع مختلف.

92 - وشددت على أن برنامج المساعدة يجب أن يُمول بطريقة مستدامة، عن طريق الميزانية العادية وتبرعات الدول الأعضاء. وختاماً، أعربت في هذا الصدد عن امتنان سيراليون للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي مكّنت تبرعاتها من مواصلة تنفيذ البرنامج.

93 - السيدة بيتاتشو بيرهانو (إثيوبيا): نوهت بإسهام برنامج المساعدة بشكل ملموس في تعددية الأطراف. ويتسم عمل البرنامج بأهمية بالغة لدراسة القانون الدولي وتعزيزه وممارسته في البلدان النامية، لأنه يمكن الممارسين من مواكبة التطورات في هذا المجال. ومنذ عام 2011، تشرفت إثيوبيا باستضافة الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، التي تتيح فرصة كبيرة للأكاديميين والممارسين في المنطقة لتلقي التدريب وتكوين شبكات شخصية ومهنية. وأضافت أن وفد بلدها رغم تقديره لفرص التعلم عبر الإنترنت التي أتاحت خلال الجائحة، فإنه يؤكد من جديد ضرورة استئناف التدريب القائم على الحضور الشخصي في أقرب وقت ممكن. واختتمت بقولها إن إثيوبيا تتطلع إلى استقبال الفوج التالي من المشاركين في الدورات الدراسية الإقليمية في أديس أبابا. وستواصل دعم برنامج المساعدة وتأمل في أن تواصل الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية للبرنامج القيام بذلك.

94 - السيد نياند (الكاميرون): قال إن برنامج المساعدة أسفر عن نتائج واضحة للعيان، لأن زمالاته التدريبية ساعدت على بناء القدرات في مجال القانون الدولي ومن ثم على تعزيز سيادة القانون. وأعرب عن أمل وفده في أن يستمر عدد الأماكن في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في الزيادة، وخاصة بالنسبة للنساء. ويدرك الوفد أن الجائحة استلزمت التحول إلى أنشطة التدريب عبر الإنترنت. غير أنه، بالنظر إلى الفجوة التكنولوجية التي تجعل بعض البلدان في وضع غير مؤات بصورة غير عادلة، ينبغي ألا يحل التدريب عبر الإنترنت محل التدريب التقليدي القائم على الحضور الشخصي، والذي يتيح الفرصة لإجراء المناقشات القيمة بين المشاركين. ولم تغفل الجمعية العامة عن هذه الحقيقة فشجعت الأمين العام على تشجيع إقامة شبكات من خريجي البرامج التدريبية المنظمة في إطار البرنامج.

88 - وأضاف أن شيلي تأسف مرة أخرى لأن الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تُعقد بسبب الجائحة، ولكنها ترحب بالأنشطة التي نظمتها عبر الإنترنت شعبة التدوين في عام 2021، بما في ذلك حلقة العمل الإقليمية بشأن قانون مسؤولية الدول، ودراسة الحالة الإفريقية بقيادة السيد خورخي إ. فينيوليس، من جامعة كامبريدج، والجلسات التفاعلية بقيادة مسؤولي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن القانون والمؤسسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحضور الشخصي في عام 2022. وقال إن الدورات الدراسية القائمة على الحضور الشخصي تعزز التفاهم المتبادل وتبادل المعارف داخل المنطقة الإقليمية تعزيزاً فعالاً، من خلال الجمع بين مشاركين ومحاضرين من نظم قانونية متنوعة ومن واقع مختلف.

89 - وأعرب عن ترحيب شيلي بإنشاء شبكة الخريجين، التي من شأنها بلا شك أن تعزز التفاعلات بين المتخصصين في القانون الدولي. وقال إنها ترحب أيضاً بالجهود المبذولة لإضافة محتوى جديد إلى المكتبة السمعية البصرية وزيادة توافر المواد باللغة الإسبانية. ومن شأن هذه المواد أن تتيح مزيداً من التفاعل بين الأخصائيين في القانون الدولي من أمريكا اللاتينية، الذين قدّموا مساهمات كبيرة في التطوير التدريجي للقانون الدولي. واختتم بقوله إن وفد بلده يشجع شعبة التدوين على إتاحة دليل القانون الدولي باللغة الإسبانية.

90 - السيدة كيببي (سيراليون): قالت إن برنامج المساعدة، منذ إنشائه في عام 1965، عزز الارتقاء بفهم القانون الدولي وساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأنشأ البرنامج كذلك منبراً لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالقضايا العالمية الناشئة. وأضافت أن سيراليون، مع استمرار العالم في التصدي لآثار جائحة كوفيد-19، تنثي على استحداث شعبة التدوين لمناهج التعلم عن بعد وحلقات العمل عبر الإنترنت وعلى كفاءة استخدامها للموارد المتاحة من أجل مواصلة تقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه في مجال بناء القدرات، ولا سيما تقديمه للدول النامية. وهي ترحب أيضاً بالفرص المتاحة للحوار التفاعلي وبالمستودع الإلكتروني لمواد القانون الدولي ومنشوراته المتاحة لشبكة الخريجين.

91 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يلاحظ مع التقدير الزيادة العامة في المشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية في القانون الدولي لأفريقيا، ولكنه يشعر بالقلق إزاء انخفاض عدد المتقدمات والمشاركات. ويدعو

95 - وأضاف أن وفد بلده ممتنٌ لشعبة التدوين لتوفيرها المواد التعليمية والمنشورات القانونية وغيرها من وثائق القانون الدولي للمشاركين من البلدان النامية الذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للوصول إلى شبكة الإنترنت، ويشجع الشعبة على مواصلة تجميع وطباعة الوثائق اللازمة لبرامجها التدريبية. وفي مواجهة قلة الموارد التي تزداد سوءاً والقيود التي تزداد شدة، يدعو وفده إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز الدعم المقدم لبرنامج المساعدة. وينبغي، على وجه الخصوص، التماس الدعم المالي لتمكين المزيد من المشاركين من البلدان المنخفضة الدخل من تحقيق أحلامهم عن طريق تلقي التدريب من خلال البرنامج.

98 - السيدة مايلي (أيرلندا): قالت إن برنامج المساعدة، بإسهامه في تحسين المعرفة بالقانون الدولي، يؤدي دوراً بالغ الأهمية في التمسك بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ولا سيما صون السلم والأمن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الأمم. وهو يساعد كذلك على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأعربت عن تقدير أيرلندا للخطوات التي اتخذتها شعبة التدوين لمواصلة تنفيذ البرنامج على الرغم من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك تنظيم أنشطة التعليم عبر الإنترنت، وعن ترحيبها بهذه الخطوات. وأعربت أيضاً عن ثنائها على الشعبة لإنشائها شبكة الخريجين.

99 - ووصفت المكتبة السمعية البصرية، بمجموعتها الواسعة من المحاضرات عالية الجودة في شكلها الصوتي والمرئي، بأنها مورد هام لكل من الطلاب والممارسين وتمثل الجانب من البرنامج الذي يمكن أن يحقق أوسع قدر من الانتشار. وأضافت أن وفد بلدها يشيد بالجهود التي بذلت مؤخراً لتيسير الوصول إلى المكتبة وتعزيز الوعي بسلسلة المحاضرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وخدمة البث الصوتي الرقمي (بودكاست) التي توفرها المكتبة. ويشجع الوفد على مواصلة التفكير في كيفية جعل العروض التقديمية أيسر في الوصول إليها واستعمالها من خلال إضافة خاصية البحث.

100 - وأوضحت أن أيرلندا ستواصل تقديم مساهمات سنوية لدعم أنشطة برنامج المساعدة وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. واختتمت بقولها إن وفد بلدها، إزاء التكلفة المرتفعة نسبياً لكل زمالة من زِمالات هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، يشجع بصفة خاصة جميع الدول الأعضاء القادرة على المساهمة في الصندوق الاستئماني للزِمالات على أن تنتظر في ذلك، بحيث يمكن الاستمرار في منح الزِمالات بانتظام للمرشحين المستحقين.

101 - السيد محمد صالح (السودان): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبرى لبرنامج المساعدة، الذي يشكل إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وأضاف أن الوفد يثني على شعبة التدوين لما تقدمه من مساعدة قيّمة في تنفيذ البرنامج، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج الزِمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ونشر القانون الدولي على نطاق أوسع، لا سيما في البلدان النامية.

95 - وأضاف أن وفد بلده ممتنٌ لشعبة التدوين لتوفيرها المواد التعليمية والمنشورات القانونية وغيرها من وثائق القانون الدولي للمشاركين من البلدان النامية الذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للوصول إلى شبكة الإنترنت، ويشجع الشعبة على مواصلة تجميع وطباعة الوثائق اللازمة لبرامجها التدريبية. وفي مواجهة قلة الموارد التي تزداد سوءاً والقيود التي تزداد شدة، يدعو وفده إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز الدعم المقدم لبرنامج المساعدة. وينبغي، على وجه الخصوص، التماس الدعم المالي لتمكين المزيد من المشاركين من البلدان المنخفضة الدخل من تحقيق أحلامهم عن طريق تلقي التدريب من خلال البرنامج.

96 - واسترسل قائلاً إنه ينبغي لبرنامج المساعدة، بما أن القصد منه هو تعزيز فهم القانون الدولي، أن يتناول جوانب من القانون الدولي المعولم، كقابلية بعض القواعد للتطبيق في المجالات الضبابية من القانون الدولي، مثل النزاعات المسلحة الداخلية والاضطرابات الداخلية، والمسائل القانونية الجديدة المتصلة بحقوق العمال المهاجرين، وحرية التعبير وثورة تكنولوجيا المعلومات، والتشرد الداخلي الجماعي الناتج عن الحرب الأهلية. وينبغي لشعبة التدوين أن تتفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الجنسيات وغيرها من الشركاء لتبادل المعلومات والحصول على التمويل. وينبغي لها أيضاً أن تنظر في اتباع ما يعرف بالنهج الإكلينيكي لتدريس القانون الدولي، وفي إطار هذا النهج، يقوم الطلاب، عن طريق العمل في أفرقة تحت إشراف مباشر من الأكاديميين والممارسين، بالتعامل مع القضايا بشكل فعلي، واكتساب خبرة عملية في مجال القانون الدولي، والإمام بالتحديات المنهجية والأخلاقية ذات الصلة. ويربط هذا النهج النظرية بالممارسة ومن شأنه أن يتيح طريقة جديدة ومفيدة لفهم القانون الدولي.

97 - السيد هوليس (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يثني على شعبة التدوين لاستمرارها في بذل الجهود من أجل إيجاد سبل مبتكرة لتنفيذ برنامج المساعدة في أثناء جائحة كوفيد-19. فالبرنامج يؤدي دوراً هاماً في تدريس القانون الدولي ونشره، مما ييسر المشاركة الفعالة للبلدان في الأطر والمنتديات المتعددة الأطراف. وهو بذلك يسهم إسهاماً فعالاً في إرساء سيادة القانون على الصعيد العالمي ويساعد على تعزيز العلاقات الودية بين الدول وتعزيز السلم والأمن الدوليين. واختتم قائلاً إن المملكة المتحدة ستواصل تقديم تبرعات لدعم مختلف جوانب البرنامج، ولا سيما الحلقة الدراسية المعنية بالقانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية، وزِمالات هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال

فمن الواضح أن برنامج المساعدة ساعد على زيادة الوعي بمبادئ القانون الدولي وأهدافه لدى الطلاب والمحامين والدبلوماسيين، كما ساعد الدول الأعضاء على المواءمة بين قوانينها الوطنية ومبادئ القانون الدولي وأحكامه. وتؤدي المكتبة السمعية البصرية دوراً مهماً في نشر هذا القانون وتقديم برامج تدريبية تستفيد منها المؤسسات والأفراد.

102 - وأعرب عن أمل الوفد في أن يُخصَّص مزيد من الموارد المالية للبرنامج حتى تتسنى مواصلة عقد الدورات الدراسية الإقليمية، نظراً لما تنطوي عليه من قيمة كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية. ورأى أن الطابع التفاعلي الذي تتسم به الدورات الدراسية يتيح فرصة للمشاركين لتبادل الخبرات والأفكار، ومن ثم لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالمسائل القانونية. وقال إن وفد بلده يثني على الدول التي ظلت تقدم مساهمات مالية للبرنامج. وينبغي أن يتلقى المعهد الأفريقي للقانون الدولي مزيداً من الدعم حتى يتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في إجراء الدراسات والبحوث التي تعزز من مساهمة المحامين الأفارقة في عملية تطوير القانون الدولي.

رُفِعَت الجلسة الساعة 13:00.